

نهاية الحرب الباردة وإعادة تعريف التهديد الأمني The End of the Cold War and the Redefinition of the Security Threat

شمسة بوشنافة

جامعة عمار ثليجي، الأغواط، (الجزائر)، s.bouchenafa@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2024/ 12/31

تاريخ قبول النشر: 2024/ 12/27

تاريخ الإستلام: 2024/11/10

ملخص:

انقسم النقاش الأكاديمي حول إعادة تعريف التهديد بعد نهاية الحرب الباردة إلى تيارين وهما: تيار التهديدات الكلاسيكية الجديدة الذي ركز على التهديدات التي تواجه الدولة القومية، باعتبارها محور السياسات الأمنية والتي لخصها في المنافسة والصراع بين القوى الكبرى في النظام الدولي، إلى جانب الصراع بين هذه القوى والقوى الصاعدة حول إعادة التمرکز في مناطق النفوذ الجديدة وكل ما يتولد عن هذه العملية من تهديد. أما التيار الثاني فهو تيار التهديدات الجديدة أو اللاتماثلية، الذي يعتبر أن مصدر التهديد الأمني يرتبط بتراجع دور الدولة القومية في السيطرة على شؤونها الداخلية وفقدانها للاحتكار الشرعي للعنف في ظل العلاقات الدولية المعولة والاعتماد المتبادل والتداخل بين ما هو داخلي وخارجي، وبالنظر إلى معطيات البيئة الأمنية، فإن التهديد لا يمكن إلا أن يكون شاملا ومتعدد الاتجاهات في عالم يتميز بالفوضى.

الكلمات مفتاحية: التهديد؛ الأمن؛ الحرب؛ التوترات؛ الصراعات.

Abstract:

The end of the cold war, the academic debate about redefining threat was split into two trends; the neoclassical threat trend that emphasizes on the threat facing nation- states- it is seen as the main focus of security policies- which was summed up in the competition and struggle between the major powers in the international system, as well as the rivalry among the major and rising powers over repositioning in new zones of influence and the resulting threat. The second trend is asymmetric threats that arise from the state's declining role in controlling both internal and external affairs, also its monopoly on legitimate violence in globalised international relations, interdependence and the convergence of internal and external. In view of security environment, the threat can only be comprehensive and multidirectional in a chaotic world, thus the threat's concept has expanded to include traditional and new threats.

Keywords: threat; security; war; tensions; conflict.

1. مقدمة:

شكل النقاش حول موضوع التهديد الأمني محورا أساسيا في الفكر الاستراتيجي والدراسات السياسات الأمنية والدفاعية، وذلك منذ انخيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وما تلاه من تطورات، شملت وتوسعت إلى مختلف المجالات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية وبرزت أطروحة البؤس الاستراتيجي والقطيعة الاستراتيجية، والراحة أو الاستراحة الاستراتيجية والانتقال الاستراتيجي، والتي تضمنت ما يمكن أن نسميه بالمرحلة الانتقالية التي شاهدها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وما حملته من تحولات على مستوى الأمن الدولي والتهديدات التي أصبحت تواجه الدول، استدعت طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة التهديد ومصادره وسبل مواجهته.

ومن ثم، يتناول هذا المقال موضوع إعادة تعريف التهديد في ظل البيئة الأمنية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، من خلال التركيز على الأطروحات والإسهامات الفكرية التي عاجلت هذا الموضوع، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي لتفسير مضمون وأهمية هذه الأطروحات في صياغة الأطر التحليلية والعلمية الخاصة بفهم التهديد الأمني في البيئة المتغيرة لما بعد الحرب الباردة.

2. مفهوم التهديد الأمني:

قبل الخوض في الحديث عن التهديدات الأمنية الكلاسيكية، من المهم تحديد مفهوم التهديد الأمني. لغويا، فإن كلمة التهديد كلمة مشتقة من فعل هدد، يهدد، وهو لفظ ينطوي على إلحاق الأذى بالآخرين والوعيد بالعقوبة والترهيب والتخويف والإخلال بالأمن والطمأنينة. يشار إليه في اللغة الإنجليزية بـ "Threat" وبالفرنسية بـ "Menace".

اصطلاحا، يُعبر التهديد عن وجود نية للاداء أو المعاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين وخلق حالة من الخوف لديه وإجباره على تغيير سلوكاته ومعاقبته، وهو نفس المفهوم الذي ورد في قاموس ويبستر Webster's Dictionary الذي تناول مصطلح التهديد باعتباره بيان أو تعبير عن نية الإيذاء والتدمير والمعاقبية بهدف الانتقام والتخويف. يوظف "لانجينشيدت لونج مان" (Langencheidt-Long-man)، المصطلح للإشارة إلى كل ضرر وألم وتعاسة ومتاعب تصيب الإنسان، أو أحداث خطيرة كالجاعة أو هجوم يلحق بالأشخاص.¹ وبصفة عامة، فإن التهديد تعبير لفظي أو سلوك ينطوي على نية مبيتة ومعلنة لإيذاء الآخرين بدافع الانتقام وإجبارهم على سلوكات معينة.

وفي العلاقات الدولية، ارتبط مفهوم التهديد الأمني، بأمن الدولة وسيادتها، حيث وظف المفهوم ليشير إلى الأعمال العدائية الخارجية التي تمارسها الدول ضد بعضها البعض وتعرض حدودها وسيادتها للاعتداء المسلح ومن ثم، الإخلال بالأمن والسلم الدوليين،² كما عبر عنه نص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.³ ومن الواضح أن مفهوم التهديد طبقاً للمادة 39، تم حصره في وقوع العدوان واستخدام القوة والعنف والهجوم على دولة أخرى وخرق الأمن والسلم الدوليين.

وفي ظل توسع التهديدات الأمنية حتى قبل نهاية الحرب الباردة، إلى الحالات التي لا تنتج مباشرة عن وجود صراع مسلح بين الدول، والتي تطورت لتشمل كل ما من شأنه أن يضر بالدولة بكل مكوناتها الداخلية والخارجية، على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وأيضاً الفرد الذي أصبح محور السياسات الأمنية، لم يعد المفهوم الضيق والتقليدي للأمن، كافياً لاستيعاب جملة الأحداث الأمنية وتعقدتها وتداخلها الكبير.

وعليه، يشير مفهوم التهديدات الأمنية إلى مجمل التحديات والمخاطر وكل ما من شأنه أن يخل بأمن واستقرار المجتمع والدولة على المستوى الداخلي والخارجي، ويحد من إرادتها وعلاقاتها، كبرامج التسليح، الغزو الاحتلال، الأيدولوجيا، الحصار والمقاطعة الاقتصادية، الثقافية، الإخلال بالنظام البيئي، الهوية، الهجمات الإرهابية والجريمة المنظمة، الأمن الإنساني ... إلخ، سواء صدرت هذه الأعمال عن الدول، أو عن فواعل أخرى غير دولانية داخلية أو عابرة للحدود.

أما فيما يخص عملية تحديد أو إعادة تعريف التهديدات الأمنية وطبيعتها بعد الحرب الباردة، فإن النقاش الفكري انقسم إلى تيارين رئيسيين وهما في الحقيقة متكاملان في تصورهما: التيار الأول وهو تيار التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة، الذي ركز على صراع القوة بين القوى الدولية الكبرى فيما بينها، وبينها وبين القوى الصاعدة في النظام الدولي. يستند هذا التيار في تبرير طرحه، إلى الفكر الواقعي الذي يجعل من الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، التي تبقى علاقات صراعية بالقوة ومن أجل القوة. أما التيار الثاني، فهو تيار التهديدات الأمنية اللاتماثلية، التي تطورت مع انهيار القطبية الثنائية والعملة

والتطور التكنولوجي، الذي افرز العديد من الفواعل، أفلتت من قبضة الدولة وأصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

3. تيار التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة:

في خضم النقاش الأكاديمي الواسع الذي أعقب تفكك الاتحاد السوفياتي حول اختفاء التهديدات العسكرية والنووية بين القوى الدولية التي ميزت فترة الحرب الباردة وبداية مرحلة ما بعد كلاوزفيتش، التي تميزت بالاعتماد المتبادل وتشابك المصالح بين الدول، برز تيار التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة ليؤكد أن التهديد بين الدول لم يختف، بل تجدد في مناطق أخرى أصبحت أكثر أهمية من أوروبا، التي شكلت محور التهديد للأمن والسلم الدوليين خلال الحرب الباردة، كما توسعت أطراف هذا التهديد إلى القوى الصاعدة، التي أصبحت تنافس القوى الفاعلة في النظام الدولي.

وفقا للفكر الواقعي، فإن النزاعات بين القوى الدولية شكلت دوما جوهر العلاقات الدولية، وفي النظام الدولي الجديد تظل الدولة القومية مركز التهديدات الأمنية الخارجية، كما تظل مصالحها القومية هي المحدد الرئيسي للنزاعات الدولية وبالتالي، فإن تراجع التهديدات الكلاسيكية (النزاعات الحدودية، الحرب النووية بين القوتين العظميين)، لا يعني زوالها نهائيا من العلاقات الدولية، التي مازالت خاضعة لميزان القوة العسكري.

1.3 أسباب التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة:

إن التهديدات الأمنية الجديدة، من وجهة نظر هذا التيار، هي نتاج التغير في سلم القوى الدولي الذي أحدثته نهاية الحرب الباردة، وأنتج صراعا خلال هذه المرحلة الانتقالية حول إعادة التمرکز على مستوى النظام الدولي في إطار المنافسة من أجل ترتيب أو من أجل سلم قوة جديد، فبعد رفع القيود التي ارتبطت بالثنائية القطبية، بدأت الدول في إعادة تنظيم مكانتها الإقليمية والدولية واستغلال التغيرات والفرص المتاحة، لذلك يشهد النظام الدولي أو الجيوسystem Géosystème، كما يسميه "المفكر فرانوان جيرى" (François Géré)، نمو مشاريع سياسية وتمدد الطاقات الاستراتيجية التي كانت مكتوبة حتى الآن.⁴ فقد ساهمت محاولات الدول في ممارسة القوة من دون القدرة على تقدير النتائج وتحمل أخطار كبيرة في ظل انعدام قواعد اللعبة، في نمو التهديدات الكلاسيكية الجديدة كم هو الحال في

المنطقة الأطلسية والأوروبية، التي تأثرت مباشرة بالقطيعة التي عرفتها الحرب الباردة وعليه، ترسم معالم جيو نظام عالمي قيد التشكل تلخص في:⁵

* وجود قوة عالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، دون أي منافس حقيقي جدير، مما يجعلها تشغل مكانة مهيمنة؛

* اختفاء الأعداء المعروفين أو المحددين والعودة إلى السلام النسبي، المحدود جغرافيا والذي لا يعني ابتعاد دائم عن حرب عالمية، ولكنه سلام مضطرب نتيجة نمو الصراعات القريبة والمتواجدة على مستوى القارة الأوروبية؛

* تزايد الحروب المحلية والداخلية، التي أثرت على مبدأ السيادة؛

* زيادة الميل إلى التدخل في الصراعات المحلية نتيجة عوالة هذه الصراعات؛

* بروز قوى دولية، تحاول هي الأخرى البحث عن مكانة، في نظام ما بعد الحرب الباردة.

ومن ثم، لا يمكن فهم أو تفسير نهاية الحرب الباردة بنهاية الصراع بين الدول وانتفاء الحروب الكلاسيكية، لأن العلاقات الدولية كما يؤكد "رعمون ارون"، تدور دائما في خضم التوترات العسكرية وتحمل خليطا من الحرب والسلم، حيث تسعى كل دولة للحفاظ على احتكار العنف والاعتراف المتبادل بينها عبر التاريخ، بشرعية الحروب التي تخوضها.⁶ إن حالة الإرباك التي أصابت القوى المؤثرة في النظام الدولي نتيجة الفراغ الاستراتيجي، كما وصفها المفكر "فليب بومورد" (Baumord Phillipe)، والذي تسبب فيه انهيار الاتحاد السوفياتي، كقوة موازنة للولايات المتحدة الأمريكية، دفع هذه القوى للبحث عن إعادة ترتيب مواقعها والمنافسة من أجل الحفاظ على مصالحها في المناطق الحيوية والاستفادة من الفرص الجديدة واستعادة الأدوار السابقة.⁷

من جهة أخرى، فإن عملية إعادة ترتيب المواقع هذه، تندرج ضمن منطق نظرية انتقال السيطرة أو تحول القوة من دولة لأخرى، مثل ما يؤكد تاريخ أفول وظهور الإمبراطوريات. وضمن هذا السياق، يرى "هالفورد ماكيندر" (Mackinder Halford)، أن النمو المتباين والغير متكافئ بين الدول، يدفع باتجاه ظهور نزاعات عالمية تتعلق بالسيطرة تقريبا كل قرن، ومن الواضح أن هذه النظرية تتكسر في الوقت الحالي مع ظهور العديد من علامات التحول في القيادة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتحديات التي تواجه القوة الأمريكية في الحفاظ على مكانتها وشرعيتها كقوة عظمى رائدة مع بروز قوى دولية منافسة، تجعلنا أمام نظام دولي هجين يتكون من العديد من القوى الكبرى،⁸ تحاول كل منها الحفاظ

على مكائنها و مصالحها، وهي وضعية تدفع نحو خلق العديد من بؤر التوتر التي يلخصها المفكر "سيميناتور ارنيريو" (Semintore Irnerio)، في ثلاث مراكز للخطر غير متزامنة وهي:⁹

*مركز خطر المواجهات والأزمات؛

*مركز خطر التطورات السياسية والمالية؛

*مركز خطر النمو والتبادل في اقتصاد معلوم .

وفي نفس السياق أيضا، يجري الحديث عن توسع جيوبوليتيك الأزمات، بتطور ثلاث دوائر من الأزمات وهي:¹⁰

-أزمة انخيار وتداول الهيمنة، أنتجت ثورة في براديعم التحليل؛

-نخاية الدورة الاقتصادية الطويلة من 40-50 سنة؛

-أزمة حضارية أو انتقال نظامي، كتحول عميق لمبادئ التماسك الروحي والتصورات الكبرى للعالم.

من المؤكد أن العلاقات الدولية ومنذ انخيار الاتحاد السوفياتي، تعرف مرحلة جديدة من التوترات السياسية والاقتصادية والأمنية لم تصل إلى مستوى التهديد العسكري والنووي الذي كان يميز مرحلة الحرب الباردة، إلا أن ذلك لا يبعد فرضية العدوان والحرب، بالنظر إلى الصراع بين روسيا والولايات المتحدة، وبين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الحرب الروسية-الأوكرانية، التي هي في الواقع حرباً روسية-أمريكية-أوروبية بالوكالة، إلى جانب الصراعات التي تدور بين هذه القوى في العديد من المناطق، حيث تتم المواجهات العسكرية بين العديد من القوى الكبرى بشكل غير مباشر كما هو الحال في الأزمة الليبية والأزمة السورية، لذلك يمكن القول أن ما يميز هذه المرحلة الجديدة هو توسع مجالات الصراع وتعدد الفاعلين الدوليين دون التقيد بالأيديولوجيات.

2.3 القوى الفاعلة و بؤر الصراع و التنافس الجديدة:

عكس العديد من المحللين الذين أشاروا إلى تراجع دور الدولة والنزاعات الحدودية، يؤكد "زيبغينيو برينجسكي" (Zbigniew Brzezinski)، أن الدولة القومية ستبقى الوحدة الأساسية للنظام العالمي، وأن النزاعات المتعلقة بالمطالب الحدودية ستظل تسيطر على العلاقات الدولية، على الرغم من أنها قد تكون أقل حدة من ذي قبل، كما تستمر الدولة القومية في تحديد أهدافها الخارجية بناءً على موقعها الجغرافي وحجمها، وتقوية قدراتها لمواجهة الدول الأخرى، معتبرا ذلك معيارا أساسيا للمكانة والقوة،¹¹ مما يؤكد استمرار النزاعات والتوترات بين الدول.

وتجمع آراء العديد من الباحثين الذين تناولوا الفواعل الجيوستراتيجية في النظام الدولي ومناطق التوتر المهمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على أن توجهات الهيمنة للقوة الأمريكية وتفوقها العسكري أصبحت تشكل المصدر الأساسي للنزاعات الدولية، والسبب الممكن للعديد من الحروب والعدو الرئيسي للدول التي تعارض توجهاتها الهيمنية، أو تلك التي تريد منافستها.¹²

يصف "أريال دونيس" (Arielle Denis)، السلوكات الأمريكية بعد الحرب الباردة، بأنها تتوافق مع التعريف الكلاسيكي للسلام الإمبراطوري الذي يعج التاريخ بأمثلته، والذي يهدف إلى قمع المقاومة للحركة الحرة للتدفقات المختلفة، التي تديرها قوى السوق، وبذلك فهو سلام ينطوي على كثير من المخاطر يلخصها المفكر في النقاط التالية:¹³

* إضعاف الهيكل الأمني العالمي من خلال محاولات أمريكا الاستفادة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أو تجاوزها؛

* التوجه الأمريكي إلى مفهوم الدول المارقة والسعي لتأسيس نظام دولي، ينافس النظام القائم على الاتفاقيات والمؤسسات الشرعية؛

* تأجيج المنافسة بين الغرب والشرق، من خلال توسيع الجاذبية التي تمارسها القوة العسكرية الأمريكية المتعددة الأبعاد خاصة، على الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وإثارة مخاوف وتوترات على أبواب روسيا وإحياء الأعداء القدماء والرهانات الطاقوية في منطقة القوقاز التي تعرف عدم استقرار.

واعتمادا على هذه الحقائق، يصف المفكر "هنتنغتون" (Huntington)، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالنمط الهجين للأحادية القطبية الذي يسميه بالأحادي المتعدد الأطراف l'uni-multipolarité، وهو نظام يشمل قوة عظمى، تحتفظ فيه بهيمنتها العالمية وتمتلك سمات القوة الانفرادية، كما تحاول الدفاع عن مصالحها من خلال العمل على توسيع قوتها في جميع المجالات الخاصة بالحياة الدولية، وردع القوى الثانوية التي تحاول تغيير وضعها، وبالموازاة مع هذه القوة العظمى وعلى المستوى الإقليمي، تحييم العديد من القوى الكبرى على الساحة السياسية الإقليمية دون توسيع نفوذها بشكل شامل.¹⁴ وعليه، فإن إخفاء التهديد الشيوعي والنووي، فسح المجال واسعا للعديد من القوى الدولية للتصارع فيما بينها على مناطق النفوذ الجديدة وإعادة تموضعها بما يحقق مصالحها الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بمناطق الصراع خلال هذه المرحلة، تشير الأبحاث إلى أنها انتقلت من أوروبا، مركز التهديدات خلال الحرب الباردة، إلى منطقة أوراسيا المرجحة أن تصبح محور صراع بين القوى الكبرى

والقوى الصاعدة ونقطة ارتكاز للهيمنة العالمية، بالنظر لما تتوفر عليه من إمكانات جيواستراتيجية واقتصادية. فالمنطقة تشكل 75% من سكان العالم و3/4 من الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة و3/2 من المناطق الأكثر تطورا وإنتاجية. إضافة إلى هذه الأهمية الاقتصادية، تعرف المنطقة تمركزا لأغلب الدول ذات الديناميكية السياسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وست اقتصاديات الأكثر ازدهارا وأكثر ست دول إنفاقا على التسليح في العالم وكل الدول المالكة للسلاح النووي المعلنة وكل المنافسين السياسيين والاقتصاديين المناهضين للهيمنة الأمريكية، إلى جانب أكثر دولتين سكانا في العالم والمرشحتين للهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي وعليه، فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع من أجل الهيمنة على العالم.¹⁵

وفقاً للمفكر "زيغنيو بريجنسكي"، فإن الولايات المتحدة وروسيا لا تنفردان بممارسة الهيمنة على منطقة أوراسيا في الظروف الحالية، حيث تتقاسمان الدور مع العديد من الفاعلين، يتشكلون في مجموعتين وهما: مجموعة الخمس لاعبين الجيواستراتيجيين والمتكونة من: فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين والهند، باستثناء بريطانيا الكبرى واليابان واندونيسيا، رغم أهميتهم. بالإضافة لمجموعة الخمس دول محورية جيوبوليتيكية والتي تضم كل من: أوكرانيا، أذربيجان، كوريا الجنوبية، تركيا وإيران، ويمكن لهذه القائمة أن تتغير بحسب الظروف،¹⁶ حيث ترمي هذه الدول بكل ثقلها في الجيوبوليتيك العالمي وهو في أعز إعادة التشكل وهي حركة عميقة، لا يمكن لأي طموح إمبراطوري قوي عسكرياً أن يهملها لفترة طويلة.¹⁷

وإن كانت منطقة أوراسيا تمثل رقعة الشطرنج لصراع القوى الدولية حالياً، فإنها ليست الرقعة الوحيدة، إذ تشهد العديد من مناطق العالم ولاسيما إفريقيا والشرق الأوسط هي الأخرى، منافسة قوية بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، مما يشير بوضوح إلى أن تراجع حدة التوترات بين القوى الكبرى خلال بداية تسعينيات القرن العشرين، لم يكن سوى مرحلة ظرفية، شهد بعدها النظام الدولي تغيرات هامة في توزيع القوة، التي أصبحت أكثر انتشاراً. ووفقاً "لبوكر وويليام"، فإنه من غير الدقيق النظر إلى نهاية الحرب الباردة على أنها نهاية التهديد الكلاسيكي، حيث شهدت العلاقات الدولية في خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، فترة من الانفراج والاسترخاء بين الكتلتين الغربية والشرقية بعد أزمة الصواريخ الكوبية، لكن التهديد ظل قائماً ولذلك، فإن نهاية الحرب الباردة لا تعني قطيعة حادة مع الماضي، بل هي في الواقع استمراراً لهذه الحرب بوسائل أخرى.¹⁸

وانطلاقاً من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وانعدام سلطة عليا، فإن الصراع الدولي يبقى ميزة النظام الدولي عبر مختلف مراحله ولذلك، فإن نهاية الحرب الباردة تعبر عن مرحلة فراغ استراتيجي، تزامنت خلالها العديد من القوى الدولية في محاولة لاستغلال النتائج الجيوستراتيجية لاختيار الاتحاد السوفياتي وتثبيت أدوارها بما يواكب هذه المرحلة. وفي ظل هذه التجاذبات والمصالح المتناقضة، ترتسم معالم صراع دولي جديد قديم يهدد الأمن والاستقرار الدولي، أهم مظاهره الحرب الروسية الأوكرانية والصراع الصيني - الياباني والانتشار النووي الأفقي وسباق التسلح. علاوة على ذلك، لم تحتفِ النزاعات الحدودية والإقليمية، كما يظهر في المواجهات المتصاعدة بين الصين واليابان حول جزر سينكاكو، النزاع التركي اليوناني والعديد من هذه النزاعات عبر مختلف مناطق العالم.

4. تيار التهديدات الأمنية الجديدة:

تزامن الحديث عن التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة، مع تطور النقاش حول ظهور تهديدات جديدة، أطلق عليها تسمية "التهديدات الأمنية اللاتماثلية"، أخذت حيزاً هاماً في النقاش الفكري الذي ركز على البحث في طبيعة هذه التهديدات وتأثيراتها المختلفة على الأمن القومي والدولي.

1. مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة:

يعرف عدم التماثل، بأنه موقف يؤدي إلى "التفكير والتنظيم والتصرف بشكل مختلف من أجل تعظيم المزايا أو استغلال نقاط ضعف الخصم، أو أخذ زمام المبادرة أو الحصول على قدر أكبر من حرية الحركة".¹⁹ بدأت عملية توظيف مصطلح التهديد اللاتماثلي، مع نهاية حرب الخليج الثانية كمفهوم استراتيجي يفسر خصوصية الصراعات المعاصرة، وذلك لشرح الصعوبات التي واجهها الجيوش الحديثة في مواجهة الجماعات المسلحة، التي غالباً ما تقاتل باستخدام أبسط المعدات، وأصبحت بعد ذلك، عملية تصنيف الحروب والأعداء والمعارك والاستراتيجيات والأساليب والعديد من الظواهر الأخرى المرتبطة بالصراع المسلح، على أنها غير متماثلة.²⁰

في ضبطها للمفهوم، ركزت الأبحاث الأمنية والسياسية التي تناولت تعريف التهديد اللاتماثلي على مقارنة هذه التهديدات بالتهديدات الكلاسيكية من حيث الوسائل المستخدمة في الصراع والجهات الفاعلة ومصدر التهديد وبناء عليه، يشير مفهوم التهديد اللاتماثلي إلى الاختلاف في قدرات القوات وتباين القوى،²¹ فخلافاً للتهديدات الكلاسيكية التي تنشأ بين الدول القومية، فإن التهديدات اللاتماثلية تقودها جماعات غير حكومية داخل الدول وعابرة للحدود. وضمن نفس السياق، يصف "روبرت بونكر"

(Robert.J.Bunker)، الحرب غير المتكافئة وغير النظامية، بأنها شكل من أشكال الصراع، يختلف عن الحروب التقليدية التي تشنها جيوش دولة قومية، من حيث الخفة وكثافتها المنخفضة، تقودها جماعات غير حكومية خارجة عن القانون، كالتوائف الدينية وعصابات المخدرات، وحتى مكونات القوات الخاصة في القوات المسلحة النظامية،²² الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة المتمردة.²³ كما يركز الفكر الاستراتيجي أيضا، على مسرح المعركة وحدودها وصعوبة تحديد العدو، حيث تتميز الحرب غير المتكافئة، بالغموض وصعوبة التعرف على العدو أو الخصم وعدم وضوح مسرح العمليات العسكرية واختفاء خط ترسيم الحدود، الذي يسمح بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين.²⁴

من خلال ما تمت الإشارة إليه، فإن التهديد اللاتماثلي، هو ذلك التهديد الذي تمارسه فواعل غير حكومية ممثلة في العصابات، الطوائف الدينية، شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب، يتميز بالتعقيد وعدم الوضوح ويصعب تحديده وتحييده، خاصة وأنه تهديداً يتمركز داخل الدول الهشة والضعيفة، ويتجاوز حدودها كتهديد عبر وطني.

2.4 أسباب التهديدات الأمنية الجديدة:

ينطلق هذا التيار في تبرير أطروحته، من فرضية أن الصراع المسلح بين الدول تناقص ويكاد يختفي، بسبب الترابط الاقتصادي وصعوبة استخدام القوة العسكرية بين الدول.²⁵ فقد أنتجت نهاية الحرب الباردة والعولمة، بيئة أمنية تختلف فيها التهديد الأمني الذي واجهته الدول قبل هذه المرحلة، وهو تهديد معقد ومتداخل الأبعاد والفواعل، يكرس ما اصطلاح عليه بمرحلة ما بعد كلوزفيتش ونهاية مرحلة الدولة القومية.

وعن أسباب ومصادر هذه التهديدات، فإنها متعددة ومعقدة. بعضها، يجد تفسيراته في محاولات الغرب فرض قيمه ومعتقداته على بقية العالم، والصدمات بين الحضارات التي تؤدي إلى حروب أهلية بين المجموعات العرقية والثقافية بالإضافة إلى الرفض العنيف للقيم وأساليب العمل التي تتبناها الحضارة الغربية.²⁶ واعتبر فريق آخر من الباحثين، أن مصدر التهديد والفوضى القادمة كما يتصورها "روبرت كابلان"، مرجعه العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة واتساع الفجوة بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة، التي تعاني من الضغط الديموغرافي والنقص في الموارد الطبيعية والضروريات الأساسية، خاصة مياه الشرب، وانحيار مؤسسات الدولة في ظل الهجمات المتكررة للحروب الأهلية والقبلية.²⁷

كما ربط باحثون آخرون، بروز التهديدات اللاتماثلية بالعنف الاجتماعي الناتج عن تأثيرات العولمة على الدول والمجتمعات الضعيفة، وهو عنف يوصف بطبيعته غير الدولانية وتعقده وعدم استجابته لأي ميكانيزم رقابة. وخلافا للعنف بين الدول، فإن العنف الاجتماعي لا يقوم على حشد الولاء الوطني، كما أنه يترجم عدم قدرة الحكومات على السيطرة عليه، يتغذى من نقص اندماج الأفراد وفي ذات الوقت، يسجل إقحام المجموعات في الصراعات الدولية، مما يعرض شرعية الفواعل الدولية للخطر.²⁸

يؤكد الباحث "ادقاردو مارينو" (Edgardo Marreno) أن العنف الداخلي أو العنف داخل الدول، هو نتيجة لمفرزات هشاشة الدولة القومية وتراجع دورها على أكثر من مستوى وفقدانها لاحتكار العنف الشرعي، ينتشر في المناطق التي عرفت تاريخيا، حروب محلية و صراعات قبلية و دينية داخلية، بسبب المساواة الاقتصادية والاجتماعية²⁹، وتعتبر الدولة الفاشلة عند كل من "هيلمان" و "راتنر" (Helman et Ratner) من أهم مصادر التهديد، لأنها تعرض مواطنيها للخطر و تهدد جيرانها من خلال اللاجئين وعدم الاستقرار السياسي والحروب الفجائية.³⁰

وفي إطار صيرورة العولمة و عجز الدولة عن التحكم في حدودها وإفلات أوضاعها الداخلية، تطور العنف الاجتماعي على مستوى الدولة إلى ما يعرف بالعنف عبر الوطني والذي يشمل مجل الأخطار والتحديات التي تنتقل من داخل الدول إلى العالم، حيث تلعب اللادول les non Etats بمفهوم كل من "ستيفان كراسنر" (Stephen D.Krasner) و "كارلوس باسكوال" (Carlos Pascual)، دورًا مهمًا في ظهور جماعات عبر وطنية معادية وخاصة تلك المرتبطة بالإرهاب، تبيض الأموال، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات وهي جماعات تتخطى سيادة الدول، أحد أهم أركان الدولة القومية وأساس الحوكمة العالمية.³¹ وعموما، يلخص الفكر الاستراتيجي خصائص مرحلة ما بعد كلوزفيتش في العناصر التالية:

* فقدان الدولة للاستخدام والاحتكار الشرعي للعنف، وتحويلها إلى مصدر للتهديد الأساسي لأمن مواطنيها؛

* إن الأمن والعنف، لم يعدا من احتكار الدول واتخذا أشكالا جديدة غير عسكرية؛

* إن الصراعات الجديدة لا علاقة لها بالمطالب الإقليمية، التي كانت تنظم الأشكال الكلاسيكية للحرب؛

* أن النزاعات الجديدة تتميز باللامركزية والبلقنة، يتداخل فيها العنف الداخلي والخارجي في المناطق التي

تعرف مشاكل، خاصة انتشار المخدرات والتطرف؛

* أن نزاعات ما بعد الحرب، تتميز أيضا بصعوبة تحديدها وتعدد أبعادها السياسية، الثقافية، العرقية والدينية.³²

وبالتزامن مع تراجع دور الدولة القومية وفقدانها الاحتكار الشرعي للعنف، تتوسع مناطق العنف الداخلي لتصبح منفذاً لجميع أشكال التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، ليتحول العدو من الدولة القومية إلى الجماعات والمنظمات العابرة للحدود الوطنية، تحدد الأمن القومي والدولي بأشكال مختلفة.

وتأسيساً لما سبق، يتضح أن الوضع الذي أنتجته نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تأثيرات العولمة، أسس لبروز بيئة أمنية جديدة، ليست بالضرورة أقل صراعاً من سابقتها، حيث وإلى جانب التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة بين القوى الدولية التقليدية فيما بينها وبين هذه القوى والقوى الصاعدة في إطار إعادة التمرکز واستغلال الفرص التي أنتجتها نهاية الحرب الباردة، تضاعفت التهديدات الأمنية الجديدة والمخاطر خارج العلاقات التقليدية بين الدول، وهي تهديدات ترتبط بمشاشة الدول وفقدانها السيطرة على الأوضاع الداخلية.

5. الخاتمة:

تجسد النقاش الفكري والأكاديمي حول إعادة تعريف التهديدات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة واختفاء الخطر الشيوعي في تيارين وهما: تيار التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة الذي يكرسه صراع القوى التقليدية والفاعلة في النظام الدولي فيما بينها، وصراع هذه القوى التقليدية مع القوى الصاعدة، ضمن استراتيجية المحافظة على مصالحها والاستفادة من الفراغ الاستراتيجي، الذي تولد عن انهيار القطبية الثنائية وما أفرزته من صراع حول الموارد الطبيعية و المناطق الاقتصادية الاستراتيجية خاصة في أوراسيا والعديد من المناطق الحيوية على مستوى العالم، الأمر الذي ينذر بالعديد من التهديدات التي هي قائمة بالفعل، وأخرى محتملة ومنها السباق نحو التسلح، التحالفات الأمنية والاقتصادية، الانتشار النووي الأفقي، باعتبارها أكبر الهواجس الأمنية المستمرة، ومن ثم، فإن احتمالات الحرب بين الدول ما تزال قائمة في ظل تأكيد أو إعادة تأكيد استراتيجيات القوة وهو ما سوف يشكل مصدر لعودة الصراعات و التهديدات العسكرية بين القوى الدولية.

أما فيما يتعلق بتيار التهديدات الأمنية الجديدة أو التهديدات اللاتماثلية، فهي تهديدات معقدة وصعبة التحديد، تتميز بطبيعتها غير العسكرية والعابرة للحدود وتتجسد في الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والعنف الاجتماعي، مصدرها الأساسي تراجع دور الدولة القومية في السيطرة على شؤونها

الداخلية وفقدانها للاحتكار الشرعي للنفوذ، كما أنها أيضا نتاج ضعف الاندماج الاقتصادي للدول الضعيفة في الاقتصاد المعول والعلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة.

ولأن العالم يعيش حالة الفوضى المعممة أو ما يسميه "سمير أمين" إمبراطورية الفوضى، فإنه عالم خاضع بكامله لمنطق توزيع المخاطر، حيث يواجه العالم اليوم أنماطا من الصراع التقليدي بين الدول متعدد الاتجاهات "multidirectional traditionnel interstate conflict"، وصراعات جديدة خارج سيطرة الدول، أطلقت عليها تسمية التهديدات الأمنية الشاملة، حددتها الأمم المتحدة في ستة أنماط هي:³³

*الحروب بين الدول؛

*العنف داخل الدول، الناتج عن الحروب الأهلية؛

*القتل الجماعي أو انتهاك حقوق الإنسان؛

*الفقر، الأمراض المعدية وتدهور البيئة؛

*المسائل النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية؛

*الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي ختام هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى بعض النتائج الهامة ومنها:

*أن التهديد الأمني أصبح مركب و هجين، يجمع بين التهديدات الكلاسيكية الجديدة بين الدول والتهديد اللاتماثلي داخل الدول و عبرها؛

*أن التهديدات الأمنية اللاتماثلية، تتمركز في الدول الضعيفة اقتصاديا وغير مستقرة سياسيا، وهي تهديدات تعدت الحدود الوطنية؛

*أن التهديدات الأمنية الكلاسيكية الجديدة مصدرها صراع القوى الدولية الكبرى فيما بينها، وبينها وبين القوى الصاعدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وهذه التهديدات هي التي أنتجت بدورها التهديدات اللاتماثلية عبر تدخلات القوى الكبرى باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان ونظرية الفوضى الخلاقة، بالإضافة لاستغلالها لخيرات ومقدرات الشعوب الضعيفة، التي تتواجد في مناطق النفوذ التي تمثل رقعة الشطرنج.

6. الهوامش:

¹ - Hans Günter Brauch, Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks. In: H.G. Brauch et al, (eds.), Coping with Global Environmental Change, Disasters

and Security, Hexagon Series on Human 61 and Environmental Security and Peace 5, DOI 10.1007/978-3-642-17776-7_2(Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2011), p.63 .

² – Kerstin Odendahl, La notion de menace contre la paix selon l'article 39 de la charte des Nations- Unis, la pratique du conseil de sécurité(A.Pedone, 2014).

³ – ينظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة: 39-41-42.

⁴ - François Géré, La Sortie de la guerre, Les Etats-Unis et la France face à l'après guerre froide de (1986-1996)(Paris : Economico, 2002), pp. 90-91.

⁵ -Ibid, pp.89.90.

⁶ - Raymond Aron, Paix et guerre entre les Nations(Paris : Calmann- Levy, 1962-1984),p.18.

⁷ - Phillipe Baumord, Le vide stratégique(Paris :CNRS, 2012), pp.17.18.

⁸-Joseph S. Nye, Jr, Le leadership américain : quand les règles du jeu changent, traduit de l'américain par Brigitte Delorme(Nancy : Presses universitaires de Nancy, 1992),pp.16.41.

⁹ - Innerio Seminatore, Le triangle stratégique Russie-Chine-Utats- Unis et la conjoncture internationale actuelle. une approche théorique(Bruxelles ,2016),PP.2.3.

¹⁰ – Ibid, pp.3.4.

¹¹ - zbigniew Brezinski, Le grand échiquier .l'Amérique et le reste du Monde(Paris : Bayard ,1997) , p.65.

¹² - Arielle Denis, Mondialiser la paix (Paris : la Dispute, 2000), pp.34.35.

¹³ – Ibid, pp.32.36.37.38.

¹⁴ - Pax Christi, Actualité de la paix et des grandes puissances, comment se dessine le système des grandes puissances aujourd'hui ?(Bruxelles : Wallonie, 2005), pp.44.45.

¹⁵- zbigniew Brezinski, op.cit, pp.59.61.

¹⁶ – Ibid, pp. 69.70.77.

¹⁷ - Arielle Denis, op.cit,p.36.

¹ – أيان كلارك، العولمة والتفكك، دراسات مترجمة، الطبعة الأولى(الإمارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2003)،ص.ص.264.265.

¹⁹ - Sarah Guillet, "De l'asymétrie capacitaire à l'asymétrie des buts de guerre – repenser le rapport de force dans les conflits irréguliers ", Laboratoire de l'IRSEM ,N15(2013),p.8.

²⁰ - Lele Ajey,"Asymmetric Warfare: A State vs Non-State Conflict", OASIS, núm 20, julio-diciembre, (2014),p.100.

²¹ - Sarah Guillet,"op.cit, p.8.

²² - Lele Ajey, op.cit, 2014), p.101.

²³ –Ibid, p.105

²⁴ - Sarah Guillet, op.cit, p.9.

²⁵ - Edgardo Manero, "Succincte introduction aux transformations stratégiques de l'après-guerre froide. L'Amérique latine dans le désordre global", L'ordinaire Latino Américain, janvier-mars,N 195(2004), pp.3.25.p.6.

²⁶ - Aude –Emmanuelle Fleurant, Convergences et divergences des stratégies de quatre Etats : la dynamique post-guerre froide, Thèse présenté comme exigence partielle du doctorant en science politique(Université du Québec à Montréal, Septembre 2009), p.13.

²⁷ - Ibid, p.13.

²⁸ - Bertrand Badie, L'impuissance de la puissance. Essai sur les nouvelles relations internationales(Paris : Fayard, 2004), p.129.

²⁹ - Edgardo Manero, op.cit, pp.3-25.P.8.

- ³⁰ - Jonathan Dijhon, "Conceptualisation des causes et de conséquences des Etats défaillants :analyse critique de la documentation", Working Papers ,N 25(janvier 2008),p.5.
- ³¹- Lalhia Legare, " Le normatif sécuritaire des états défaillants : contestation rivale des termes de la souveraineté ",Revue Aspect , N2(2008), pp.148-153-146.
- ³² - Elie Tenenbaum, "le piège de la guerre hybride ", Focus Stratégique, N63(octobre 2015), pp.37.38.
- ³³ - Paul Quilès, " Quelles menaces pour la paix dans le monde" , Quilès Paul, " Quelles menaces pour la paix dans le monde", Parcours, N43-44(2010-2011),pp.20.11.75.

7. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- ميثاق الأمم المتحدة.

2- كلارك أيان، العولمة والتفكك، دراسات مترجمة، الطبعة الأولى (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- ¹ - Ajey Lele, "Asymmetric Warfare: A State vs Non-State Conflict", OASIS, núm 20, julio-diciembre,(2014).
- ²- Aron Raymond, Paix et guerre entre les Nations(Paris :Calmann- Levy, 1962-1984).
- ³- Arielle Denis, Mondialiser la paix(Paris : la Dispute, 2000.)
- ⁴ – Baumord Phillipe, Le vide stratégique (Paris : CNRS, 2012).
- ⁵- Badie Bertrand, L'impuissance de la puissance. Essai sur les nouvelles relations internationales (Paris : Fayard, 2004).
- ⁶ - Brauch Hans Günter, Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks.In: H.G. Brauch et al, (eds.), Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security, Hexagon Series on Human 61 and Environmental Security and Peace 5, DOI 10.1007/978-3-642-17776-7_2(© Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2011).
- ⁷ – Brezinski zbigniew, Le grand échiquier .l'Amérique et le reste du Monde(Paris : Bayard,1997).
- ⁸- Christi Pax, Actualité de la paix et des grandes puissances, comment se dessine le système des grandes puissances aujourd'hui ?(Bruxelles : Wallonie, 2005).
- ⁹ – Dijhon Jonathan, "Conceptualisation des causes et de conséquences des Etats défaillants :analyse critique de la documentation", Working Papers ,N 25(janvier 2008).
- ¹⁰ – Fleurant Aude –Emmanuelle, Convergences et divergences des stratégies de quatre Etats : la dynamique post-guerre froide, Thèse présenté comme exigence partielle du doctorant en science politique (Université du Québec à Montréal, Septembre 2009).
- ¹¹- Géré François, La Sortie de la guerre, Les Etats-Unis et la France face à l'après guerre froide de (1986-1996)(Paris : Economico, 2002).
- ¹²- Guillet Sarah, "De l'asymétrie capacitaire à l'asymétrie des buts de guerre – repenser le rapport de force dans les conflits irréguliers " , Laboratoire de l'IRSEM, N15(2013).
- ¹³- Legare Lalhia , " Le normatif sécuritaire des états défaillants : contestation rivale des termes de la souveraineté ",Revue Aspect, N2(2008).
- ¹⁴ – Manero Edgardo, "Succincte introduction aux transformations stratégiques de l'après-guerre froide. L'Amérique latine dans le désordre global",L'ordinaire Latino Américain, janvier-mars,N 195(2004).

¹⁵- Nye Jr Joseph S, Le leadership américain : quand les règles du jeu changent, traduit de l'américain par Brigitte Delorme(Nancy : Presses universitaires de Nancy, 1992).

¹⁶ – Odendahl Kerstin, La notion de menace contre la paix selon l'article 39 de la charte des Nations- Unis, la pratique du conseil de sécurité(A.Pedone, 2014).

¹⁷- Quilès Paul, " Quelles menaces pour la paix dans le monde", Parcours, N43-44(2010-2011).

¹⁸- Seminatore Irnerio, Le triangle stratégique Russie-Chine-États- Unis et la conjoncture internationale actuelle. une approche théorique(Bruxelles ,2016).

¹⁹ – Tenenbaum Elie, "le piège de la guerre hybride ", Focus Stratégique, N63(octobre 2015).